

I'ādah Binā' al-Nafaqah Ba'da al-Ṭalāq al-Qā'imah 'alā al-Fiqh al-Ijtimā'i li-Kiyāyī Sahal Maḥfūz: 'Arḍ al-Nafaqah al-Intiqāliyyah

٢٣١ جامعة سونن أمفيل الإسلامية الحكومية سورابايا – إندونيسيا

02040125010@student.uinsa.ac.id

nurlailatul@uinsa.ac.id

anillahi.akbar@gmail.com

❖ فيك ما ينفعك^١

❖ نور ليلة المشافعة^٢

❖ عن الله إلهام أكبر^٣

المخلص

من المعروف أن الفقر الهيكلي يحدث كنتيجة للطلاق الذي يقع في الغالب على النساء بصفتهم ربات أسر. وتعود أسباب ذلك إلى تبعية الزوجة المالية، وغياب المعايير واللوائح وآليات النفقة بعد الطلاق. كما أن ضعف الرقابة يساهم في إهمال الزوج لواجباته. تهدف هذه الدراسة إلى إعادة بناء مفهوم النفقة بعد الطلاق الذي يرجى أن يضمن ذلك الاستقرار الاقتصادي للمرأة المطلقة خلال فترة التكيف بعد الطلاق بهدف القطع عن الفقر الهيكلي. والطريقة المستخدمة هي طريقة البحث المكتبي مع اتباع نهج معياري مستمد من الأدبيات الفقهية الكلاسيكية، والتشريعات، والأحكام القضائية، بالإضافة إلى مؤلفات الشيخ سهال محفوظ. تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام إطار الفقه الاجتماعي الذي يركز على المصلحة العامة، والعدالة الاجتماعية، واستجابة القانون لواقع المجتمع. وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر على تحليل أحكام النفقة بعد الطلاق في الفقه التقليدي أو القوانين المعاصرة، بل تقدم تصوراً جديداً يتمثل في "النفقة الانتقالية" بوصفها آلية للحماية الاقتصادية المؤقتة للمرأة المطلقة. تُظهر نتائج هذا البحث أن مفهوم النفقة بعد الطلاق، سواء كانت النفقة نفقة العدة أو المتعة، لا يزال يُهمَل في كثير من الأحيان بسبب نقص الرقابة، وطبيعته الرمزية، وعدم كفايته لضمان الاستدامة الاقتصادية للمرأة بعد الطلاق في السياق المعاصر. وتُظهر نتائج البحث أن الفقه الاجتماعي عند كياهي سهال محفوظ، وإن لم يُقرّر مفهوم "النفقة الانتقالية" بصيغته الاصطلاحية، فإنه يوفّر الأساس المنهجي لإعادة بناء أحكام النفقة بعد الطلاق بما يحقق المصلحة والعدالة الاجتماعية. وانطلاقاً من هذا الأساس، تقترح هذه الدراسة مفهوم "النفقة الانتقالية" بوصفه اجتهاداً بحثياً جديداً، كآلية مستقلة للحماية الاقتصادية المؤقتة للمطلقة حتى تبلغ مرحلة الاستقلال الاقتصادي.

تاريخ إصدار المقال:

تاريخ الاستلام: ٣٠ أبريل ٢٠٢٦

تاريخ المراجعة: ٢٠ مايو ٢٠٢٦

تاريخ القبول: ٤ أغسطس ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:

النفقة بعد الطلاق، المتعة، الفقه

الاجتماعي، كياهي سهال محفوظ،

النفقة الانتقالية

Reconstructing Post-Divorce Maintenance Based on Social Jurisprudence of Kiai Sahal Mahfudh: Transitional Alimony Offer

◇ Viki Mayanfa'uki¹

◇ Nur Lailatul
Musyafa'ah²

◇ Anillahi Ilham Akbar³

¹²³ UIN Sunan Ampel Surabaya – Indonesia

02040125010@student.uinsa.ac.id

nurlailatul@uinsa.ac.id

anillahi.akbar@gmail.com

Article History

Received: April 30, 2026

Reviewed: May 20, 2026

Accepted: August 4, 2026

Keywords

Post-divorce maintenance,
Mut'ah, Social Fiqh, Kiai Sahal
Mahfudh, Transitional Alimony

Abstract

Structural poverty after divorce disproportionately affects women who become heads of household. This condition is driven by wives' financial dependency, the absence of clear standards and mechanisms for post-divorce maintenance, and weak oversight that enables former husbands to neglect their obligations. This study aims to reconstruct post-divorce maintenance to ensure women's economic security during the adaptation period and help break the cycle of structural poverty. The novelty lies in integrating classical Islamic jurisprudence with Kiai Sahal Mahfudh's framework of social fiqh and proposing transitional maintenance as a new model of post-divorce financial support for women's protection. This study employs library research, examining classical fiqh literature, legislation, court decisions, and the works of Kiai Sahal Mahfudh. Data are analyzed through social fiqh, emphasizing public welfare (*maslahah*), social justice, and legal responsiveness. The findings indicate that existing post-divorce maintenance, such as *'iddah* and *mut'ah*, is often neglected due to weak oversight, remains symbolic, and is insufficient to ensure women's sustainable economic well-being. Although Kiai Sahal Mahfudh did not formulate "transitional maintenance," his methodology provides a foundation for reconstructing post-divorce maintenance based on welfare and social justice. This study proposes transitional maintenance as a new *ijtihad* and temporary economic protection mechanism until women achieve financial independence.

Abstrak

Tercatat bahwa kemiskinan struktural terjadi sebagai dampak dari perceraian yang dominan terjadi pada perempuan sebagai kepala keluarga. Ketergantungan finansial istri, Absennya standar, regulasi dan mekanisme nafkah pasca talak menjadi sebab hal ini terjadi. Lemahnya pengawasan turut berkontribusi pada pengabaian kewajiban oleh suami. Penelitian ini bertujuan merekonstruksi konsep nafkah pasca talak yang mampu menjamin keberlangsungan ekonomi perempuan selama masa adaptasi pascaperceraian sekaligus memutus rantai kemiskinan struktural. Kebaruan penelitian ini terletak pada integrasi fikih klasik dengan kerangka fikih sosial Kiai Sahal Mahfudh serta pengusulan konsep nafkah transisional sebagai model pengembangan nafkah pasca perceraian untuk mewujudkan perlindungan ekonomi perempuan. Penelitian menggunakan metode *library research* dengan pendekatan normatif, melalui kajian terhadap literatur fikih klasik, peraturan perundang-undangan, putusan pengadilan, dan karya-karya Kiai Sahal Mahfudh. Data dianalisis menggunakan kerangka fikih sosial yang menekankan kemaslahatan, keadilan sosial, dan responsivitas hukum terhadap realitas masyarakat. Hasil penelitian menunjukkan bahwa nafkah pasca talak, baik nafkah *'iddah* maupun *mut'ah*, masih sering diabaikan karena lemahnya pengawasan, cenderung bersifat simbolik, dan belum memadai untuk menjamin keberlanjutan ekonomi perempuan dalam konteks modern. Meskipun Kiai Sahal Mahfudh tidak merumuskan istilah "nafkah transisional", fikih sosialnya menyediakan landasan metodologis untuk merekonstruksi hukum nafkah pascacerai berdasarkan kemaslahatan dan keadilan sosial. Atas dasar tersebut, penelitian ini mengusulkan nafkah transisional sebagai *ijtihad* baru berupa mekanisme perlindungan ekonomi sementara sampai perempuan mencapai kemandirian ekonomi.

إعادة بناء نفقة المتعة القائم على الفقه الاجتماعي لکيائي سمال

محفوظ: عرض النفقة الانتقالية

المقدمة

تشير العديد من الأبحاث إلى أن النساء المطلقات، سواء بسبب الطلاق أو وفاة الزوج، أكثر عرضة للفقر (Badan Pusat Statistik, 2025). ويرجع ذلك إلى تبعية المرأة المالية على الزوج مدة الزواج. وسجلت يوم الثلاثاء ٣٠ من مارس، أن ٥,١٦١ زوجاً مطلقاً لم يؤدوا نفقة العدة بعد، مقابل ٢,٠٨٥ زوجاً الذين قد أدوا، كما أن ٦,٦٦٥ زوجاً مطلقاً لم يؤدوا نفقة المتعة، مقابل ٣,١٨٠ زوجاً الذين قد أدوا في مدينة سورابايا. لذلك اتخذت حكومة سورابايا إجراءات صارمة بتعليق خدمات إدارة السكان (Adminduk) بالنسبة أولئك الذين لم يفوا بواجبة النفقة بعد الطلاق (Widiyana, 2026). تشير هذه الظاهرة إلى غياب آليات ولوائح ورقابة كافية فيما يتعلق بالنفقة بعد الطلاق مما أدى إلى إهمال الأزواج في أداء هذه النفقة (Hasbi et al., 2025). وتعد تلك الأرقام دليلاً من بين أدلة عديدة في مدن مختلفة في إندونيسيا على أن العديد من الأزواج الذين يطلقون زوجاتهم غافلون من مسؤوليتهم، على الرغم من أن الالتزام بالوفاء بهذه النفقة قد نُظم بشكل معياري في مجموعة قوانين الإسلام (KHI) (Khairuddin, 2025).

يعد الفقه التقليدي مرجعاً لمجموعة قوانين الإسلام، ويلزم فيها الزوج أداء النفقة بعد الطلاق مدة العدة، وكذلك المتعة (Rushd, 2004). ومع ذلك، لا يزال كلاهما غير قادرين على ضمان استقرار الوضع الاقتصادي للمرأة. في الماضي، كان دخل الأسرة يتحقق من خلال العمل الجماعي لأفراد تلك الأسرة، لذا كانت المرأة التي يطلقها زوجها فتصير تحت رعاية أسرته (Ogilvie, 2010). وهذا يختلف عن الواقع الحالي حيث لم يعد الدخل جماعياً، بل أصبح فردياً (Blossfeld & Buchholz, 2009). أما في إطار الأسرة، فغالباً ما تُكلف المرأة بمسؤولية إدارة شؤون المنزل ورعاية الأبناء والزوج، في حين يتولى الزوج مهمة كسب الرزق (Fikih, 1996). أشارت دراسة استقصائية أجرتها هيئة الإحصاء المركزية (BPS) في منطقة جاوة الشرقية إلى أن ٣٦,٧٦٪ من النساء يعملن في الأسرة دون أجر، مقارنة بـ ١٦,٨٤٪ اللاتي يعملن كعاملات أو موظفات (Badan Pusat Statistik, 2024). وتؤدي هذه الظروف إلى تعرض النساء المطلقات لتدهور اقتصادي حاد (Kiereri, 2025).

تعد قضية شاه بانو في الهند ظاهرة مهمة في النقاش الدائر حول النفقة بعد الطلاق، حيث طالبت الزوجة بحقوقها في الحصول على نفقة مستمرة من زوجها بعد الطلاق، بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تعاني منه المرأة بعد طلاقها من زوجها (Nath, 2016). وقد قوبلت مطالباتها بمعارضة شديدة من مسلمي الهند حيث اعتُبرت متعارضة مع أحكام القرآن وتجاهلاً لسلطة علماء الإسلام (Kumar, 2019). بل قد أظهر هذا الجدل التوتر القائم بين سلطة الفقه التقليدي وتدخل الدولة القانوني في معالجة المشكلات الاجتماعية (Mody, 2013).

ونظراً لأن المرأة المطلقة يندرجن ضمن الفئات المعرضة بشدة للفقر، حيث لا يوجد ما يضمن استقرارهن الاقتصادي بعد الطلاق (Hakim, 2023)، فإنه من الضروري إعادة بناء مفهوم نفقة المتعة بحيث لا يقتصر على كونه مؤقتاً، بل يكون قادراً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمرأة بعد الطلاق. بالإضافة إلى ذلك، إن تدخل مؤسسي دستوري محتاج في إثبات قواعد وآليات وأنظمة صارمة لتحقيق استمرار النفقة بعد الطلاق بشكل فعال. انطلاقاً من هذه الخلفية، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال المتعلق بمدى قدرة مفهوم النفقة بعد الطلاق في الفقه التقليدي ومجموعة قوانين الإسلام على إجابة الواقع الاجتماعي المعاصر، لا سيما في ضمان الاستدامة الاقتصادية للمرأة. لذلك، تبحث هذه الدراسة أيضاً في كيفية استخدام النهج الفقهي الاجتماعي الذي طرحه الكياي ساهل محفوظ كإطار تحليلي لإعادة بناء مفهوم نفقة المتعة حيث يكون أكثر استجابة للاحتياجات الاجتماعية.

خلافًا للمباحث الأخرى، وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع النفقة بعد الطلاق من زوايا مختلفة. فقد ركزت دراسة إيراوان وآخرين (٢٠٢٥) على تحليل أحكام النفقة بعد الطلاق في إطار المادة ١٤٩ من مجموعة قوانين الإسلام، مع إبراز الإشكاليات القانونية المتعلقة بتطبيقها، إلا أنها لم تتجاوز التحليل النقدي للنصوص القانونية ولم تقدم تصوراً بديلاً لمعالجة الآثار الاقتصادية المترتبة على الطلاق (Irawan et al., 2025). كما بحثت دراسة رمادي (٢٠٢٢) مسألة نفقة العدة والمتعة في القضايا المنظورة أمام المحاكم الدينية، وركزت على ممارسات القضاء وآليات إصدار الأحكام، غير أنها ظلت محصورة في الوصف الفقهي والقضائي دون محاولة لإعادة بناء مفهوم النفقة بما يتناسب مع التحولات الاجتماعية المعاصرة (Ramadi, 2022).

ومن جانب آخر، سلطت دراسة خير الدين (٢٠٢٥) الضوء على التفاوت الاقتصادي الذي تتعرض له النساء بعد الطلاق، مبينة أثره في زيادة هشاشة الأوضاع المعيشية للمرأة المطلقة، إلا أن اهتمامها انصب على تشخيص الظاهرة الاجتماعية أكثر من تقديم صياغة فقهية جديدة قادرة على الاستجابة لهذه التحديات (Khairuddin, 2025). كذلك اهتمت دراسة روهياتي وآخرين (٢٠٢٥) بقضية تنفيذ الأحكام المتعلقة بالنفقة بعد الطلاق ومدى التزام الأزواج السابقين بها، مع التركيز على آليات الإنفاذ والعقوبات القانونية، غير أنها لم تتناول تطوير مفهوم النفقة ذاته أو إعادة بنائه في ضوء مقاصد الشريعة والاحتياجات الاجتماعية المتجددة (Rohayati et al., 2025).

وانطلاقاً من ذلك، يتبين أن الدراسات السابقة، على الرغم من إسهامها في تحليل الجوانب القانونية أو القضائية أو الاجتماعية المتعلقة بالنفقة بعد الطلاق، لم تبحث بصورة مباشرة في إمكانية إعادة بناء مفهوم النفقة بعد الطلاق من خلال إطار الفقه الاجتماعي للكياي سهال محفوظ، ولم تقدم نموذجاً يجمع بين الأبعاد الفقهية والمقاصدية والاجتماعية لمعالجة مشكلة الهشاشة الاقتصادية التي تواجهها المرأة المطلقة. وتتمثل الفجوة البحثية في غياب دراسة تسعى إلى إعادة بناء منظومة النفقة بعد الطلاق من خلال التكامل

بين نفقة العدة ونفقة المتعة في ضوء الفقه الاجتماعي للكياهي سهال محفوظ، بما يحقق حماية اقتصادية أكثر استجابة لاحتياجات المرأة المطلقة في الواقع المعاصر.

هذه الدراسة هي دراسة نوعية تستند إلى البحث المكتبي (Zed, 2008)، وتتبع نهجاً معيارياً. تمثلت المصادر الأولية في مؤلفات الكياهي سهال محفوظ المتعلقة بالفقه الاجتماعي، إلى جانب كتب الفقه التقليدية، ومجموعة قوانين الإسلام، والأحكام القانونية التي تتعلق بقضية شاه بانو في الهند. وتشمل المصادر الثانوية الكتب والدراسات والمقالات العلمية التي تناولت الفقه الاجتماعي أو النفقة بعد الطلاق أو قضايا العدالة الأسرية. والنهج المعيارى مستعمل لدراسة بناء مفهوم النفقة بعد الطلاق في النصوص التقليدية. بعد ذلك، يُستخدم إطار الفقه الاجتماعي كأداة تحليلية لإعادة بناء مفهوم النفقة المؤقتة ليصبح نموذجاً للنفقة الانتقالية أكثر استجابة للواقع الاجتماعي المعاصر. وبذلك، تقدم هذه الدراسة توليفة بين التقاليد الفقهية الكلاسيكية، والممارسات القانونية الحديثة، ونهج مقاصد الشريعة في إطار تحليلي متكامل.

مفهوم النفقة بعد الطلاق

بعد وقوع الطلاق، يجب على الزوج مسؤولية توفير نفقة العدة، نفقة الأبناء، والمتعة، وذلك وفقاً لما ينص عليه مجموعة قوانين الإسلام (KHI) وقانون الزواج رقم ١ لعام ١٩٧٤ الذي يوضح الحقوق والواجبات بعد الطلاق للزوج والزوجة (Kementrian Agama, 1991). لكن الواقع في المجتمع يظهر عكس ذلك. فالعديد من الأزواج السابقين يتجاهلون ويرفضون دفع هذه النفقة. وكما ذكر سابقاً، فإن ما يصل إلى ٥,١٦١ زوجاً سابقاً لم يؤدوا نفقة العدة، وما يصل إلى ٦,٦٦٥ لم يؤدوا نفقة المتعة في منطقة سورابايا (Widiyana, 2026). وقد أدى ضعف الرقابة والعقوبات واللوائح التنظيمية إلى عدم اتساق تطبيق التزامات النفقة بعد الطلاق، ولم تنل النساء حقوقهن بعد الطلاق (Pasla & Akbarizan, 2024).

قد نص القرآن أمر دفع النفقة بعد الطلاق في سورة الطلاق: ٦. ويوضح البند (ب) من المادة ١٤٩ من مجموعة قوانين الإسلام أن على كل زوج مطلق أن يوفر النفقة والمسكن (مكان الإقامة) والكسوة (الملبس) مدة العدة (Kementrian Agama, 1991). ينقسم الطلاق في إندونيسيا إلى نوعين، وهما الخلع (الطلاق الذي تطلبه الزوجة) والطلاق بالطلاق (الطلاق الذي يطلبه الزوج) (Ramdani & Syafithri, 2021). ويذكر في كتب الفقه التقليدية، أن النفقة بعد الطلاق تنقسم إلى نوعين، وهما نفقة العدة والمتعة. واختلف العلماء في نوعية الزوجة السابقة التي تستحق على نفقة العدة، ومن بينها:

١. يرى الإمام الشافعي والإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل أن نفقة العدة حق للزوجة المطلقة الرجعية مدة العدة، وبالتالي فإن نفقة العدة لا تُدفع للزوجة المطلقة بائناً (إلا إذا كانت حاملاً).

٢. يرى الإمام أبو حنيفة أن نفقة العدة حق لكل زوجة مطلقة، سواء كان الطلاق رجعيًا أو بائنًا.

أما مقدار النفقة فيتعين بحسب الوضع الاقتصادي للزوج (Rushd, 2004). بالإضافة إلى نفقة العدة، هناك نفقة المتعة التي يجب على الزوج أدائها. المتعة هي مال يقدمه الزوج لزوجته بعد الطلاق. تُقدم المتعة ل احترام الزوج على زوجته في خدمته عليه والأبناء والمنزل، والتعويض المعنوي، والحماية الاقتصادية للزوجة بعد الطلاق. والدليل عن المتعة المذكور في سورة البقرة: ٢٤١ (Ramadi, 2022). وفي الفقه التقليدي، وردت اختلافات بين العلماء في حكم أداء المتعة، على النحو التالي:

١. جمهور العلماء يرى أن المتعة ليست حقًا لكل زوجة مطلقة، بل تتوقف على أوصاف متعينة.
٢. يرى الإمام أبو حنيفة أن المتعة حقًا للزوجة التي طُلِّقت قبل الجماع ولم يُحدد مهرها بعد.
٣. يرى الإمام الشافعي أن المتعة حقًا لكل زوجة طُلِّقت من زوجها، إلا المرأة التي قد حُدد مهرها وطُلِّقت قبل الجماع.
٤. أما أهل الظاهر فيرون أن المتعة حقًا لكل زوجة طُلِّقت.
٥. يرى الإمام مالك أن المتعة مستحبة.

ويكون قدر إعطاء نفقة المتعة غير محدد، لأن المبلغ المناسب في زمن ما قد لا يكون مناسباً بالضرورة في الزمن التالي (Rushd, 2004). وتكشف هذه الآراء أن الفقهاء التقليديين لم يحددوا مقدارًا ثابتًا لنفقة المتعة، وإنما ربطوا تقديرها بقدرة الزوج أو بالعرف السائد في عصرهم، وهو ما يعكس مرونة الفقه الإسلامي في مراعاة اختلاف الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن هذه المرونة، في التطبيقات المعاصرة، كثيرًا ما تُترجم إلى منح مبالغ رمزية لا تكفي لتوفير الحد الأدنى من الحماية الاقتصادية للمطلقة، ولا سيما في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، وضعف مشاركة النساء في سوق العمل، واستمرار تبعيتهن الاقتصادية خلال السنوات الأولى بعد الطلاق. ذكر في المادة ١٤٩ (أ) والمادة ١٥٨ والمادة ١٥٩ من مجموعة قوانين الإسلام (KHI) التي تستند إلى آراء الفقهاء التقليدية، أن المتعة واجبة للزوج على زوجته المطلقة وقد جامعها الزوج ولم يُحدد مهرها بعد، وذلك موافق لرأي الإمام الشافعي، وكان حكم أداء المتعة سنة في خارج تلك الحالة. ومقدار المتعة محدد بحسب قدرة الزوج (Heniyatun et al., 2020). فكان هذه الأحكام مشكلة، حيث يؤدي غياب المعايير الوطنية وآليات الرقابة والعقوبات الصارمة إلى إهمال الزوج في أداء نفقة العدة والمتعة (Rohayati et al., 2025).

ومذكور في الدراسات الفقهية التقليدية، أن مناقشة نفقة المرأة بعد الطلاق قُرر على نهج نصي، حيث تُعتبر فترة العدة الحدي الزمني لمسؤولية الزوج تجاه زوجته السابقة (Sugiri & Fithroini, 2025). لكن مع تغير الواقع الاجتماعي الذي أصبح معقدًا، فكان هذا الإطار مفضيا إلى النقد. والسؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن لهذه الصيغة أن تضمن حماية النفس (حفظ النفس) والمال (حفظ المال) للمرأة المطلقة في سياق اجتماعي متطور

باستمرار؟. والاختلافات في أداء النفقة بعد الطلاق دليل على أن نفقة العدة والمتعة في ضمن المسائل الاجتهادية القابلة على إعادة بناء مفهومها، خاصة في مواجهة السياق الاجتماعي الحديث..

يؤثر الطلاق تأثيراً كبيراً على النساء من انقطاع علاقة الزواج، وفقدان المسكن، وانقطاع مصدر الدخل، وفقدان الحماية الاجتماعية (Einiö & Ponkilainen, 2025). تشير الظواهر الاجتماعية إلى أن العديد من النساء يضحين أنفسهن بقلع مهnen واستقلالهن الاقتصادي للتركيز على إدارة شؤون المنزل، مما يجعل احتياجاتهن المالية تعتمد على الزوج (Buddhapriya, 2009). بسبب ذلك، يكون للطلاق تأثير خطير على استمرار حياة المرأة بعد الطلاق. كما أنه ليس من النادر أن نجد أزواجاً لا يتحملون المسؤولية المالية تجاه زوجاتهم المطلقات، متجاهلين عن مسؤوليتهم في دفع النفقة بعد الطلاق (Sidang et al., 2023). كما تؤكد هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) أن النساء المطلقات، وخاصة اللواتي يتحملن مسؤولية إعالة الأطفال، يتعرضن لانخفاض مستمر في الدخل وارتفاع احتمالات الفقر حتى مع وجود نظم قانونية تلزم بدفع النفقة. ويرجع ذلك إلى الانقطاع الطويل عن سوق العمل بسبب أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وعدم كفاية النفقة في تغطية الاحتياجات المعيشية خلال مرحلة إعادة بناء الحياة الاقتصادية. ولذلك توصي الأمم المتحدة بتطوير سياسات الحماية الاجتماعية بحيث لا تقتصر على الالتزام القانوني بالنفقة، بل تمتد إلى توفير ضمان اقتصادي يساعد المرأة على تجاوز المرحلة الانتقالية بعد الطلاق (UN Women, n.d.).

في العصر الوسط، كان الاقتصاد يعتمد على العمل الجماعي للأسرة الكبيرة. وبالتالي فإن المرأة التي طلقها زوجها فتعود مسؤوليتها إلى أسرته وتخلصت من الفقر الهيكلي (Sheikh, n.d.). بخلاف الآن، حيث فقد العديد من النساء عن دعم الأسرة الكبيرة ولا يملكن حقاً للوصول إلى أصول الأسرة (Akman Yoncaci & Şen Pakyürek, 2025). كما تُظهر البيانات الإمبريقية أن المطلقات يُعدن من أكثر الفئات هشاشة من الناحية الاقتصادية. فقد أظهرت دراسة أُجريت في إقليم آتشيه أن نحو ١١,٦٪ من الأسر التي تعولها النساء كانت الأكثر تأثراً بالفقر مقارنةً بالأسر التي يعولها الرجال (Badan Pusat Statistik, 2025). وعلى الرغم من أن هذه الدراسة أُجريت في آتشيه، فإن نتائجها تكشف عن نمطٍ من الهشاشة الاقتصادية التي تواجه النساء المعيلات للأسر لا يقتصر على ذلك الإقليم وحده، وهو ما تؤكدُه أيضاً تحليلات بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي الوطني (SUSENAS)، التي بينت أن النساء اللواتي يعلن أسرهن، ولا سيما المطلقات، يواجهن مخاطر فقر أعلى مقارنةً بالفئات الأخرى (Suwignyo & Rahayu, 2016).

وتؤكد الأدبيات الدولية أن التراجع الاقتصادي الذي تتعرض له المرأة بعد الطلاق لا يرتبط فقط بعدم دفع النفقة، بل يستمر حتى في الأنظمة القانونية التي تفرض التزامات مالية واضحة على الزوج السابق. فقد أظهرت دراسة طويلة شملت سبع دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهي ألمانيا، وأستراليا، والمملكة

المتحدة، وكوريا الجنوبية، وسويسرا، وروسيا، والولايات المتحدة، أن النساء يواجهن ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الفقر بعد الطلاق مقارنة بالرجال، ولا سيما خلال السنوات الأولى التي تعقب الانفصال، نتيجة فقدان مصدر الدخل الرئيس، وتحمل مسؤولية رعاية الأطفال، وصعوبة العودة السريعة إلى سوق العمل. وتشير الدراسة إلى أن النفقة المالية وحدها لا تكفي لضمان الاستقرار الاقتصادي إذا لم تُدعم بآليات حماية تراعي مرحلة الانتقال إلى الاستقلال الاقتصادي (Thielemans & Mortelmans, 2022).

وتزداد الهشاشة الاقتصادية للمرأة بعد الطلاق بسبب حالة عدم اليقين القانوني وضعف التنظيمات التشريعية ذات الصلة. ولا يقتصر أثر ذلك على تهديد حق المرأة في الحياة الكريمة وحفظ النفس (حفظ النفس)، بل يمتد أيضاً إلى تهديد استقرارها الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية التي تعقب الطلاق، بما يرتبط بمقصد حفظ المال (حفظ المال). ومن ثمّ، تبرز الحاجة إلى إعادة بناء مفهوم المتعة في إندونيسيا من خلال توسيع دائرة الاستدلال الفقهي بصورة أكثر شمولاً، بحيث لا يُنظر إلى النفقة بعد الطلاق، سواء كانت نفقة العدة أم نفقة المتعة، بوصفها مجرد التزام شكلي بالأحكام الشرعية، وإنما باعتبارها أداة لتحقيق الحماية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال اجتهاد يستند إلى مقاصد الشريعة الإسلامية... وإنما باعتبارها أداة للحماية الاقتصادية للمرأة خلال المرحلة الانتقالية اللاحقة للطلاق، بما يضمن قدرًا من الاستقرار المعيشي ويحقق مقاصد العدالة والرعاية الاجتماعية في إطار الاجتهاد المقاصدي.

الفقه الاجتماعي للكيان ساهل محفوظ: نموذج ومنهجية تكيف الشريعة الإسلامية مع السياق

إن الإسلام معروف بأنه دين متصل بكل زمان ومكان. لكن في الواقع، لا يزال الفقه الذي يتضمن معرفة الشريعة الإسلامية فقد اعتبره معظم الناس على أنه ذو طابع معياري وجامد. يعتقد معظم الناس أن الفقه هو كتاب يقتصر على مناقشة قواعد الله وأحكامه مع عباده. وبالتالي يعتبر الإسلام على أنه دين دغماتي وجامد ومتخلف. إن تطور العصر الذي يسبب التغيرات في كل قطاع من قطاعات الحياة يتطلب إعادة بناء الفقه. فلا يمكن تفسير الشريعة من الناحية النصية فحسب، بل يجب مراعاة السياق الاجتماعي والثقافي والجغرافي والتاريخي حتى يمكن إعادة بناء مفاهيم معينة من الشريعة (Krishnani et al., 2025). لذلك، هناك حاجة إلى الفقه الاجتماعي يربط الشريعة بالظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والجغرافية والأنثروبولوجية والتاريخية لمجتمع ما. فيجب أن تشمل تعاليم الإسلام قواعد الله مع عباده، والإنسان مع إخوانه، وكذلك الإنسان مع بيئته (Adibah & Chasanah, 2024).

في إندونيسيا شخصية دينية كانت رائدة في مجال الفقه الاجتماعي، وهو م. أ. سهال محفوظ. واسمه الكامل هو محمد أحمد سهال بن محفوظ بن عبد السلام الحاجيني، وهو ابن الشيخ محفوظ بن عبد السلام والسيدة بديعة. وقد وُلد في ١٧ ديسمبر ١٩٣٧ في كاجين، باتي، جاوا الوسطى. الشيخ سهال من علماء الأرخيل الإندونيسي

يتولى منصب الرئيس العام للاتحاد الوطني للعلماء المسلمين (PBNu) وفي نفس الوقت هو ناشط في هيئة المفتين (MUI) (A'yun & Imawan, 2022). الفقه الاجتماعي هو نواة الفقه الحضاري الذي يتركز في البحث عن أساليب الاستنباط القانوني، لا عن منتجات العلماء. وبالنظر إلى الأساليب الموجودة، فإن النتائج التي يتم التوصل إليها قد تكون متشابهة أو مختلفة بنفس المقصد، ألا وهو المصلحة العامة. ويُعد الفقه الاجتماعي دليلاً على جهود العلماء في دمج الأصالة والحداثة اللتين ما يُنظر إليهما على أنهما متناقضتان ومعاديتان للحوار غالباً (Asmani, 2014).

عاش الكيائي ساهال في قرية بعيدة عن التقدم، حيث يكون التعليم محدود ومستوى المعيشة منخفض. وذلك سبب من أسباب دعم الكيائي ساهال في وضع نموذج الفقه الاجتماعي سريع الإجابة للواقع الاجتماعي. وقد عبر الكيائي ساهال عن أفكاره في العديد من كتاباته ونقلها إلى طلابه أثناء التدريس في المدرسة الدينية. ووفقاً له، فإن الفقه لا ينظم العلاقة بين الإنسان والرب فقط، بل ينظم أيضاً العلاقة بين البشر. ولا تقتصر العبادة على العلاقة بين الإنسان والرب، بل تشمل العلاقة الاجتماعية التي تحيط كل جوانب التفاعل بين البشر في الحياة. وبالتالي، فإن كون المرء تقياً كاملاً لا يعتبر من خلال استقامته ودأبه في العبادة، بل النظر إلى مدى فائدته لأخيه الإنسان (Riyadi & Achmad, 2024).

بدأ الكيائي ساهال في تطبيق أفكاره في حوالي عام ١٩٧٧. فلا يهمل الكيائي ساهال التفاوتات الاجتماعية السائدة في المجتمع بينه، فلا بد من معالجتها بحلول فقهية فعالة. لذلك، فإن من يتعلم الفقه لا يقتصر فهمه على علاقته بالله، بل يمتد ليشمل فهم واجباته تجاه المخلوقات الأخرى. مما يولد روابط التضامن والوحدة بين الأمة، فيمتنع منه فراق المسلمين. ولتحقيق الفقه الاجتماعي، هناك عدة خطوات يجب اتباعها، وهي:

١. إعادة تفسير النصوص الفقهية في سياقها.
 ٢. تغيير نمط اتباع المذاهب، من المذهب القولي (النصي) إلى المذهب المنهجي (السياقي).
 ٣. التمييز تعاليم الفقه الأساسية (الأصول) وتلك الفرعية (الفروع) والتحقق منها،
 ٤. تقديم كأخلاق اجتماعية، وليس كقانون إيجابي للدولة.
 ٥. التعريف بمنهجية التفكير الفلسفي، لا سيما في المجالين الثقافي والاجتماعي (Faisal, 2010).
- يهدف الفقه الاجتماعي للكيائي ساهال إلى تحويل الفقه من ذي طابع معياري إلى فقه أخلاقي، ليوافق طابع الإسلام الذي يتسم بشمولية المنهج. تتطلب تطورات العصر إعادة بناء وإعادة تفسير مفاهيم الشريعة الفقهية حتى لا يُعتبر الفقه أنه جامد. وذلك يتحقق في تصرف الإمام الشافعي بإصداره القول القديم والقول الجديد. لذلك لا يكفي للمجتهد أن يكتفي باستيفاء الشروط الشكلية للاجتهاد دون فهم الديناميات الاجتماعية وتطورات العصر (Asmani & Ma'mur, 2014). على الرغم من أن الفقه يتميز بالمرونة، إلا أنه في ممارسة الاستنباط يجب أن يكون توجيه الأحكام قاصداً على المصلحة العامة للأمة. ولتحقيق ذلك، يلزم الاجتهاد القائم على مقاصد الشريعة الخمسة

(حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ النسل، حفظ العقل، حفظ المال)، حتى تحصل الشريعة الفقهية المطبقة على المصلحة العامة (Riyadi & Achmad, 2024).

لا يقتصر الفقه الاجتماعي على النظرية فحسب، بل يُطبق في الأفعال. وقد سعى الكيائي ساهل، بصفته مؤسس هذا الفقه، إلى تحقيقه في الواقع، بل قام بتدوينه في المؤلفات حتى يستطيع المجتمع على قراءتها وتطبيقها. جعل الكيائي ساهل الفقه أساساً لكل تصرفاته، فأصبح وضع الفقه على سياق حالي وتطبيقه في الواقع من أولويات الكيائي ساهل التي كان يبلغها دائماً في الندوات والمحاضرات والصحف والمجلات (Faisal, 2010). ومن أمثلة تطبيق الفقه الاجتماعي من قبل الكيائي ساهل أحكام الصيام بالنسبة للعمال اليدوية. فيُسمح للعمال اليدوية بعدم الصيام إذا: ١. كانت أعمالهم ثقيلة وتهدد ضرراً جسدياً في حالة الصيام، ٢. لم يكن من الممكن القيام بأعمالهم خارج شهر الصيام، أما بالنسبة لغير هؤلاء الأشخاص، فيظل الصيام واجباً عليهم. ومع ذلك، إذا تعذر العامل عن الصيام أثناء العمل، فيجوز الإفطار (Asmani & Ma'mur, 2014).

ومن هذه الفتوى يفهم أن الكيائي ساهل يستند إلى هدفين من مقاصد الشريعة، وهما حفظ النفس، من خلال السماح للعمال اليدوية بالإفطار حفاظاً على أرواحهم، وحفظ المال، من خلال السماح لهم بالعمل لكسب الرزق، حتى في شهر رمضان الذي يقتضي من العاملين عدم الصيام لكسب العيش. تستند منهجية تفكير الكيائي ساهل إلى المصلحة العامة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية (الضرورية)، والثانوية (الحاجية)، والتكميلية (التكميلية) من أجل تحقيق الرفاهية الجسدية والروحية (Asmani, 2014). فالإقامة على هذه الخطوات من أجل الوصول إلى الإسلام المناسب في كل حالة، بجعل أحكام القرآن والحديث مترافقة مع تطور العصر بدون تغيير هوية الإسلام نفسه (Prihastama & Ahmad, 2024).

مفهوم النفقة الانتقالية

لم يرد مصطلح النفقة الانتقالية بهذا اللفظ في كتب الفقه الإسلامي التقليدية، كما لا يُعرف بوصفه مصطلحاً مستقلاً في مؤلفات المذاهب الفقهية أو في التشريعات الإسلامية المعاصرة المتعلقة بالأحوال الشخصية. فقد تناول الفقهاء النفقة بعد الطلاق من خلال نوعين رئيسيين، هما: نفقة العدة ونفقة المتعة، حيث خصصوا لكل منهما أحكاماً وشروطاً وأهدافاً مستقلة. ولذلك فإن مصطلح النفقة الانتقالية لا يُعد امتداداً اصطلاحياً مباشراً للمصطلحات الفقهية المتداولة، وإنما يمثل مصطلحاً أكاديمياً جديداً يُقترح في هذه الدراسة استجابةً للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي لم تكن مطروحة بالصورة نفسها في العصور السابقة.

وقد ارتبطت نفقة العدة في الفقه التقليدي بفترة العدة باعتبارها حقاً يترتب على استمرار بعض آثار العلاقة الزوجية بعد وقوع الطلاق، بينما شُرعت نفقة المتعة بوصفها تعويضاً وجبراً لخاطر المرأة المطلقة وتخفيفاً للآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على إنهاء الحياة الزوجية. وعلى الرغم من اختلاف الأساس الفقهي لكل منهما، فإن كلي النوعين يشتركان في كونهما وسيلتين لحماية المرأة بعد الطلاق، وإن كان الفقه التقليدي قد تناولهما بوصفهما التزامين منفصلين، لكل منهما نطاقه الزمني ووظيفته الخاصة.

غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة أظهرت أن الفصل الوظيفي بين نفقة العدة ونفقة المتعة لم يعد كافياً لتحقيق الغاية المقصودة من تشريع النفقة بعد الطلاق. ففي كثير من الحالات، تنتهي مدة العدة قبل أن تتمكن المرأة من استعادة قدرتها على الاستقلال الاقتصادي، في حين تُمنح المتعة في بعض التطبيقات القضائية بصورتها الرمزية أو بمبالغ محدودة لا تحقق الحماية الاقتصادية المرجوة. ومن ثم، أصبح من الضروري إعادة النظر في كيفية تفعيل هذين النظامين بما ينسجم مع مقاصد الشريعة ومتطلبات الواقع الاجتماعي.

وفي هذا السياق، يقدم الفقه الاجتماعي الذي أسسه الكياهي سهال محفوظ إطاراً منهجياً يسمح بإعادة قراءة الأحكام الفقهية في ضوء الواقع المتغير دون الإخلال بثوابتها الشرعية. فالفقه الاجتماعي لا يدعو إلى إلغاء الأحكام أو استبدالها، وإنما يركز على تفعيل وظائفها الاجتماعية وتحقيق مقاصدها العملية من خلال مراعاة المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية والظروف المتغيرة للمجتمع. ولذلك يشكل هذا الإطار أساساً منهجياً مناسباً لإعادة بناء منظومة النفقة بعد الطلاق بما يجعلها أكثر قدرة على تحقيق الحماية الاقتصادية للمرأة المطلقة.

وانطلاقاً من هذا الإطار، لا تقترح هذه الدراسة إلغاء نفقة العدة أو استبدال نفقة المتعة بنظام جديد، وإنما تدعو إلى إعادة بناء العلاقة الوظيفية بينهما بحيث يعملان بصورة تكاملية لتحقيق غاية واحدة، وهي توفير الحماية الاقتصادية المؤقتة للمطلقة خلال مرحلة انتقالها من الاعتماد المالي على الزوج إلى الاستقلال الاقتصادي. ومن ثم، فإن النفقة الانتقالية ليست نوعاً ثالثاً من أنواع النفقة يضاف إلى ما قرره الفقه الإسلامي، وإنما تمثل تصوراً جديداً لطريقة توظيف الأحكام الفقهية القائمة بما يحقق مقاصدها بصورة أكثر ملاءمة للواقع المعاصر.

وبناءً على ذلك، فإن مصطلح «النفقة الانتقالية» الذي تتبناه هذه الدراسة يُعد مصطلحاً مستحدثاً من الناحية الاصطلاحية، بينما يستند من الناحية الموضوعية إلى الأحكام الفقهية القائمة المتعلقة بنفقة العدة ونفقة المتعة. فحدائث المصطلح لا تعني استحداث حكم شرعي جديد، وإنما تعبر عن صياغة علمية

جديدة تجمع بين الأحكام الفقهية التقليدية والرؤية المقاصدية التي يقدمها الفقه الاجتماعي للكياهي سهال محفوظ، من أجل معالجة الإشكاليات الاقتصادية التي تواجه المرأة بعد الطلاق. وعليه، فإن القيمة العلمية لهذا المصطلح لا تكمن في مجرد استحداث تسمية جديدة، بل في تقديم إطار تحليلي يمكن من خلاله إعادة بناء منظومة النفقة بعد الطلاق بما يحقق التوازن بين المحافظة على المرجعية الفقهية الإسلامية والاستجابة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. ومن هذا المنطلق، تُعد النفقة الانتقالية مفهومًا تحليليًا واجتهاديًا بحثيًا جديدًا تقترحه هذه الدراسة، يقوم على التكامل بين نفقة العدة ونفقة المتعة، ويهدف إلى ضمان الحماية الاقتصادية المؤقتة للمرأة المطلقة حتى تبلغ مرحلة الاستقلال الاقتصادي.

إعادة بناء مفهوم النفقة بعد الطلاق من خلال مفهوم النفقة الانتقالية القائم على الفقه الاجتماعي

قبل الشروع في إعادة بناء مفهوم نفقة المتعة، لا بد من الوقوف على المقاصد التي أراد الفقهاء تحقيقها من تشريعها. ذلك أن فهم الوظيفة الأصلية للمتعة يمثل نقطة الانطلاق الأساسية في تقويم مدى قدرتها على الاستجابة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. وقد تناول الفقهاء المتعة من زوايا متعددة؛ فمنهم من نظر إليها بوصفها جبرًا لخاطر المرأة المطلقة، ومنهم من ربطها بمقاصد الإحسان ورفع الضرر، في حين ركز آخرون على بعدها التعويضي وما تحققه من صيانة لكرامة المرأة بعد انتهاء العلاقة الزوجية. وعلى الرغم من اختلاف هذه المقاربات، فإنها تكشف عن وجود غاية مشتركة تتمثل في حماية المرأة من الآثار السلبية المترتبة على الطلاق وتحقيق قدر من الرعاية والإنصاف لها. ومن ثم فإن استقراء هذه التصورات الفقهية يعد خطوة ضرورية للكشف عن الإمكانيات التطويرية الكامنة في مفهوم المتعة، ومدى قابليته لإعادة البناء بما ينسجم مع مقاصد الشريعة ومتطلبات الواقع الاجتماعي المعاصر.

يرى الإمام الشافعي أن المتعة شُرعت لجبر خاطر المرأة المطلقة وتخفيف ما قد يلحقها من ألم نفسي نتيجة انقطاع العلاقة الزوجية (As-Syafi'i, 2003). ومن هذا المنطلق، لا تقتصر المتعة على كونها التزامًا ماليًا مجردًا، بل تحمل بعدًا أخلاقيًا واجتماعيًا يتمثل في مواساة المرأة وصيانة مشاعرها بعد الطلاق. ويكشف هذا التصور عن إدراك مبكر للآثار التي قد تترتب على الطلاق بالنسبة للمرأة، الأمر الذي جعل المتعة وسيلة للتخفيف من تلك الآثار وتحقيق قدر من الإنصاف لها.

كما يؤكد القرطبي أن مشروعية المتعة ترتبط بمعاني الإحسان ورفع الضرر عن المرأة المطلقة، مستندًا إلى النصوص القرآنية التي تحث على المعاملة بالمعروف وعدم الإضرار بالمرأة عند إنهاء العلاقة الزوجية (Al-Qurthubi, 1995). ووفق هذا الفهم، فإن المتعة ليست مجرد منحة مالية اختيارية، وإنما تمثل مظهرًا من مظاهر الرعاية

الشرعية التي تهدف إلى حماية المرأة من الآثار السلبية للطلاق وضمان خروجها من الحياة الزوجية بصورة تحفظ كرامتها الإنسانية.

أما وهبة الزحيلي فينظر إلى المتعة بوصفها تعويضاً مالياً يهدف إلى معالجة الآثار المترتبة على الطلاق، ولا سيما ما قد ينشأ عنه من أضرار نفسية واجتماعية واقتصادية (Al-Zuhaili, 2007). وفي الاتجاه نفسه، يؤكد يوسف القرضاوي أن الأحكام المتعلقة بالنفقة والمتعة بعد الطلاق ينبغي أن تُفهم في إطار حفظ كرامة المرأة وصيانة حقوقها بعد انتهاء العلاقة الزوجية (Al-Qaradawi, 2003). ويعكس هذا الطرح توسعاً في فهم الوظيفة الاجتماعية للمتعة بحيث لا تقتصر على البعد الرمزي، وإنما ترتبط أيضاً بحماية المرأة من مظاهر الهشاشة التي قد تنتج عن الطلاق. وعلى الرغم من اختلاف تعبيرات هؤلاء العلماء ومداخلهم الفقهية، فإنها تلتقي جميعاً عند مقصد واحد يتمثل في حماية مصلحة المرأة المتضررة من الطلاق. فجبر خاطر، ورفع الضرر، وتحقيق الإحسان، وصيانة الكرامة الإنسانية، كلها مقاصد تشير إلى أن النفقة بعد الطلاق، سواء تمثلت في نفقة العدة أو نفقة المتعة، لم تُشرع لمجرد الامتثال الشكلي للأحكام الشرعية، بل لتحقيق غاية أوسع تتمثل في توفير الحماية والرعاية للمرأة في مرحلة ما بعد انتهاء العلاقة الزوجية.

غير أن الصياغات الفقهية التقليدية لهذه الحماية نشأت في سياقات اجتماعية واقتصادية تختلف عن واقع المرأة المعاصر. فالיום تواجه كثير من النساء المطلقات تحديات اقتصادية متزايدة تتمثل في فقدان مصدر الدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وصعوبة الاندماج السريع في سوق العمل. وفي ظل هذه الظروف، تبدو نفقة العدة المحدودة بزمان معين، وكذلك المتعة التي تُمنح غالباً لمرة واحدة، غير كافيتين في بعض الحالات لتحقيق المقصد الحمائي الذي سعى إليه الفقهاء. ومن ثم فإن الإشكالية لا تكمن في أصل مشروعية نفقة العدة أو المتعة، وإنما في الحاجة إلى تطوير وظيفتهما الاجتماعيتين بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في تحقيق العدالة والرعاية الاجتماعية، وهو ما يفتح المجال لإعادة قراءة نفقة العدة والمتعة بوصفهما نفقة انتقالية تسهم في توفير قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي للمرأة بعد الطلاق.

إن إعادة بناء مفهوم نفقة المتعة ليست بالأمر الجديد. ففي الهند، وتحديداً في عام ١٩٨٥، طالبت شاه بانو بيغوم، وهي امرأة مسلمة، بنفقة مستمرة من زوجها، وهو مسلم أيضاً، الذي طلقها ثلاث مرات (Subramanian, 2017). وقد وافق على دعواها خمسة قضاة الذين كانوا متولين في قضيتها آنذاك، بعد مسيرة طويلة منذ عام ١٩٧٨. من خلال المادة ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية (CrPC)، حدد القضاة التزام الزوج المطلق بأداء النفقة المستمرة لزوجته (طالما لم تتزوج مرة أخرى وفي حالة عدم قدرتها على الكفاف)، وأطفاله، ووالديه، بغير النظر إلى الخلفية الدينية للمجتمع (Republic of India, 2020). على الرغم من أن الحكم قد تحداه قبل المسلمين الهنود بأن القضاة

يتجاهلون بسلطة العلماء ويخالفون الشريعة الإسلامية، فقد استأنفوا الدعوى، إلا أن الاستئناف غير مقبول (Aftab, 2008).

رأت محكمة العليا الهندية، أن الحكم لا يعارض القرآن الكريم. وقد استندت المحكمة العليا الهندية في إثبات الحكم إلى التفسير باللغة الإنجليزية الذي ألفه عبد الله يوسف علي، وهو من دعاة الحداثة. في هذا التفسير، تُرجمت كلمة "متاع" في سورة البقرة: ٢٤١ إلى *provision/maintenance* مع إضافة كلمة *reasonable*، مما يعني النفقة (المناسبة) (Chandrachud, n.d.). ووجد في كتاب تفسير الإمام الطبري أن المقصود بكلمة "متاع" هو كل ما يمكن الاستفادة منه من ملابس أو نفقة أو خادمة. بجانب ذلك، يذكر في تفسيره أن حكم الوفاء بنفقة المتعة واجبة، لأنه لا يوجد دليل آخر يبطل وجوبها، وبالتالي فإن المتعة لن تسقط عن الزوج ما لم يتم الوفاء بها (Al-Tabarī, 2001). ويمكن أن يؤكد تفسير الإمام الطبري حجة المحكمة العليا.

وإلى جانب الهند، تطبق مصر في فتاواها النفقة المستمرة كشكل من أشكال نفقة المتعة. وينص البند ١٨ من اللائحة الصادرة بموجب القانون رقم ٢٥ لعام ١٩٢٩، بصيغته المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٨٥، ما ينص على أن: الزوجة التي قد جامعها الزوج في زواج صحيح، فإذا طلقها زوجها دون رضاها ودون أن يكون ذلك بسبب خطأ منها، فإن لها الحق في الحصول على نفقة المتعة سوى نفقة العدة، وعلى أن لا يقل مقدارها عن نفقة سنتين. أما مقدار النفقة فمحددة مع مراعاة الوضع الاقتصادي للزوج ويقرره القاضي وفقًا لما يراه مناسبًا. إذا لم يرفع الزوج والزوجة الدعوى إلى المحكمة، فإن نفقة المتعة تُحدد وفقًا للعرف. وعادةً ما يكون مقدارها حوالي ٢٥٪ من راتب الزوج وتُمنح لمدة ٢٤ شهرًا (سنتين) على الزوجة المطلقة (Dar al-Ifta, n.d.).

وفي هذا السياق، يُنظر إلى إعادة بناء مفهوم المتعة وتوسيع الامتداد الزمني للعدة، كما تجلى في حكم شاه بانو والفتوى المصرية، من خلال نقل المتعة من كونها مجرد منحة رمزية، وتوسيع نطاق العدة لتشمل مدة تصل إلى سنتين، بوصفه شكلاً أكثر جوهريةً للحماية الاقتصادية للمرأة، باعتباره تجسيداً للفقه الاجتماعي القادر على الاستجابة لواقع الهشاشة الاقتصادية التي تواجهها المرأة بعد الطلاق. ويتوافق هذا التوجه مع مقاصد الشريعة الإسلامية القائمة على تحقيق المصلحة العامة، ولا سيما في ما يتعلق بتحقيق العدالة للمرأة، وصون رفاها الاقتصادي والاجتماعي بعد انتهاء العلاقة الزوجية، والحد من مظاهر الفقر البنيوي التي قد تنجم عن الطلاق.

وبناءً على ذلك، فإن أي إعادة قراءة للأحكام المتعلقة بالنفقة بعد الطلاق، ما دامت لا تتعارض مع الأصول الشرعية، بل تسهم في تعزيز مقاصدها، يمكن اعتبارها اجتهاداً مشروعاً ومواكباً لمتطلبات العصر. فمثل هذه المقاربة لا تحقق فقط مقصد حفظ النفس من خلال ضمان استقرار المرأة المعيشي وتلبية احتياجاتها الأساسية، بل تسهم كذلك في تحقيق مقصد حفظ المال عبر توفير قدر من الأمان والاستقرار

الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية التي تعقب الطلاق. ومن ثمّ، فإن هذا المسلك يمثل نموذجاً للاجتهاد المقاصدي والسياقي القادر على تقديم حلول فقهية أكثر استجابةً للتحديات الاجتماعية المعاصرة. وقد ذكر في السابق، فإن مفهوم النفقة بعد الطلاق في الدراسات الفقهية التقليدية واستند إليها «مجموعة قوانين الإسلام»، يقتصر مدة العدة، وكذلك المتعة التي تُعتبر هبة ذات طابع رمزي في الممارسة، حيث لا يوجد منهما معايير أو آليات رقابة واضحة (Khairuddin, 2025). تؤدي هذه الحالة إلى تعرض النساء لخطر الفقر بعد الطلاق، خاصةً اللواتي يعتمدن مالياً على أزواجهن. وفي الحديث، لم تتمكن تلك الصيغة من ضمان الحماية الاقتصادية للمرأة بعد الطلاق. بخلاف ذلك، فإن في الممارسة القانونية المعاصرة في قضية شاه بانو بيغوم والفتوى المصرية توسيع معنى المتعة لتشمل النفقة التي تهدف إلى استدامة الوضع الاقتصادي للمرأة بعد الطلاق. ويُظهر هذا الاختلاف في النهج أن مفهوم النفقة بعد الطلاق قد تطور في النموذج الفكري، من الفقه التقليدي المحدود إلى نهج أكثر شمولية القائم على معايير مقاصد الشريعة. وفيما يلي تطور خصائص النفقة في مختلف النماذج:

النموذج	الخصائص
الفقه التقليدي	تقتصر النفقة على فترة العدة
القانون الحديث	نفقة المتعة ذات طابع رمزي فقط
قضية شاه بانو	تُفهم نفقة المتعة على أنها نفقة إعالة
اقتراح التوليف	النفقة الانتقالية باعتبارها تكاملاً بين نفقة العدة ونفقة <i>maintenance</i>

يُظهر الجدول وجود تحول في التوجه القانوني من المقاربة النصية إلى المقاربة السياقية. ففي الفقه التقليدي، لا تُلزم النفقة إلا خلال مدة العدة، كما تُفهم نفقة المتعة غالباً على أنها منحة رمزية تُقدّم للمطلقة على سبيل المواساة وجبر خاطر (Nath & S., 2016). وانطلاقاً من هذه التطورات، تبرز الحاجة إلى صياغة تكاملية تجمع بين الأحكام الفقهية التقليدية ومتطلبات الواقع الاجتماعي المعاصر. وتتجسد هذه الصياغة في نموذجٍ للنفقة يمتد لفترة زمنية معينة إلى أن تبلغ المطلقة قدرًا من الاستقرار الاقتصادي الذي يمكنها من تلبية احتياجاتها الأساسية بصورة مستقلة. ويهدف هذا التصور إلى توفير الحماية اللازمة لاستمرار الحياة الكريمة تحقيقاً لمقصد حفظ النفس، وضمان الاستقرار الاقتصادي تحقيقاً لمقصد حفظ المال، فضلاً عن كونه آلية وقائية للحد من مخاطر الفقر البنيوي الذي قد تتعرض له المرأة بعد الطلاق.

وبوصفها محاولةً للجمع بين المقاصد التي أرسنها الأحكام الفقهية التقليدية ومتطلبات الواقع الاجتماعي المعاصر، تقترح هذه الدراسة مفهوم "النفقة الانتقالية" باعتباره إعادة بناء مفهوم النفقة بعد الطلاق، سواء تعلقت بنفقة العدة أم نفقة المتعة. ويقوم هذا المفهوم على اعتبار النفقة وسيلةً للحماية

الاقتصادية المؤقتة تُمنح للمطلقة خلال المرحلة الانتقالية التي تعقب الطلاق إلى أن تتمكن من تحقيق قدرٍ معقول من الاستقرار الاقتصادي والاستقلال المعيشي.

ولا يقتصر استحقاق هذه النفقة على مجرد وقوع الطلاق، وإنما يُراعى فيه مدى حاجة المرأة إلى الحماية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الانفصال، ولا سيما إذا كانت لا تملك مصدر دخل ثابتاً، أو تتحمل مسؤولية إعالة الأطفال، أو تواجه ظروفًا تحد من قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي بصورة سريعة. ومن ثم فإن تقدير مدة هذه النفقة ومقدارها ينبغي أن يخضع لمراعاة الظروف الواقعية لكل حالة بما يحقق العدالة ويمنع وقوع الضرر.

ويستند هذا التصور إلى مقاصد الشريعة الإسلامية التي تجعل من حفظ النفس وحفظ المال من المقاصد الأساسية للأحكام الشرعية. فالحماية الاقتصادية التي توفرها النفقة الانتقالية تسهم في ضمان مقومات العيش الكريم للمطلقة، وتساعد على تجاوز مرحلة التكيف التي تلي الطلاق دون أن تتعرض لهشاشة اقتصادية أو لفقر قد يهدد استقرارها المعيشي. كما أن هذا التصور ينسجم مع روح التشريع الإسلامي التي لا تقف عند حدود التطبيق الحرفي للنصوص، وإنما تتجه إلى تحقيق مقاصدها في العدالة والرعاية الاجتماعية. ويُستأنس في هذا السياق بما ورد في قوله تعالى: ﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، لا باعتباره حكمًا نافذًا بعد النسخ، وإنما بوصفه مؤشرًا على عناية الشريعة المبكرة بتوفير قدر من الحماية المعيشية للمرأة بعد انقطاع العلاقة الزوجية. ومن ثم فإن النفقة الانتقالية لا تمثل خروجًا عن مقاصد التشريع، بل تعد امتدادًا لها في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة (Al-Tabarī, 2001). وأما فترة السنتين فهي مستندة إلى الفتوى المصرية التي تحدد مدة نفقة المتعة بمدة سنتين (دار الإفتاء، بدون تاريخ). والتركيز على اختيار السنة بدلًا من الشهر مراعاةً لعادات المجتمعات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أُتخذت عملية إعادة البناء بوصفها محاولةً لدمج الفقه بالثقافة والبنية الاقتصادية في المجتمع. وينسجم هذا المفهوم مع توجه الفقه الاجتماعي عند الكياي ساهل محفوظ الذي لا يقتصر فيه الفقه على كونه نصوصًا معيارية، بل يُفهم أيضًا بوصفه خطابًا حواريًا. ويُعد مفهوم نفقة المتعة من المسائل الفرعية (الفروع) التي تفتح مجال الاجتهاد للاستجابة لمتغيرات الواقع عبر الزمن. ويتوافق ذلك مع منهجية الفقه الاجتماعي للكياي ساهل التي تؤكد ضرورة التمييز بين الأصول والفروع بوصفه مدخلًا لتكييف الأحكام الفقهية مع الواقع الاجتماعي. وفي إطار الفقه الاجتماعي، لا يكفي أن يستوفي المجتهد الشروط الشكلية للاجتهاد، بل ينبغي أن يكون أيضًا مستجيبًا لمتغيرات العصر. ومن ثم، لم يعد المنهج النصي وحده كافيًا، لأن الأحكام الفقهية مطالبة بالإجابة عن الإشكاليات الاجتماعية المتجددة. كما صيغ مفهوم النفقة الانتقالية مع

مراعاة مقصدين أساسيين من مقاصد الشريعة، وهما حفظ النفس وحفظ المال، اللذان يُعدان كذلك من المرتكزات الرئيسة لمنهج الاستنباط الفقهي كما قرره الفقه الاجتماعي للكيائي ساهل محفوظ.

وعلاوةً على ذلك، تبرز الحاجة إلى مقارنة فلسفية، ولا سيما تلك القائمة على الهرمنيوطيقا الاجتماعية وبناء الواقع الاجتماعي، بما يتيح إعادة قراءة المفاهيم الفقهية التقليدية. فقد جرى فهم المتعة خلال فترة طويلة على أنها مجرد منحة رمزية، في حين أن النظر إليها من منظور اجتماعي يكشف عن إمكان توظيفها بوصفها وسيلةً لحماية كرامة المرأة وضمان استمرارية حياتها بعد الطلاق. ومن ثم، فإن إعادة بناء النفقة بعد الطلاق، المتمثلة في نفقة العدة ونفقة المتعة، وتحويلها إلى مفهوم النفقة الانتقالية من خلال منظور الفقه الاجتماعي، يُراد بها أن تكون وسيلةً للتعافي والاستقرار، لا مجرد التزام إداري شكلي. كما أنها تتجه نحو تحقيق مستوى معيشي لائق للمرأة بعد الطلاق، بدل الاكتفاء باستيفاء المتطلبات الشكلية للأحكام القانونية.

ومن هذا المنطلق، لا تقتصر النفقة بعد الطلاق على نفقة العدة المحددة بمدة زمنية قصيرة، كما لا تُفهم نفقة المتعة على أنها مجرد منحة رمزية تُدفع لمرة واحدة، بل يُعاد تصور النفقة بعد الطلاق بوصفها دعمًا اقتصاديًا يُقدّم للمطلقة خلال فترة انتقالية معينة تساعد على التكيف مع أوضاعها الجديدة بعد انتهاء العلاقة الزوجية. وبهذا المعنى، تصبح النفقة وسيلةً لتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتمكينها من تجاوز مرحلة ما بعد الطلاق بصورة أكثر استقرارًا. وعليه، فإن بناء مفهوم النفقة الانتقالية لا يهدف إلى تجاوز الأحكام الفقهية التقليدية أو إلغائها، وإنما يسعى إلى تفعيل مقاصدها في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. ومن ثم، يجمع هذا التصور بين المحافظة على المرجعية الفقهية الكلاسيكية وتحقيق العدالة الموضوعية من خلال توظيف مبادئ الفقه الاجتماعي للكيائي ساهل محفوظ، مع مراعاة مقاصد الشريعة، ولا سيما حفظ النفس وحفظ المال.

وبناءً على ذلك، لم يعد النقاش محصورًا في مسألة ما إذا كانت المتعة واجبة أم مندوبة، وإنما انتقل إلى التساؤل عن مدى قدرتها على تحقيق الحماية الفعلية للمرأة بعد الطلاق. فالقيمة الحقيقية للمتعة لا تكمن في وصفها الفقهي المجرد، وإنما في قدرتها على الإسهام في حفظ النفس من خلال ضمان مقومات العيش الكريم، وفي حفظ المال من خلال توفير قدر من الاستقرار الاقتصادي للمطلقة خلال المرحلة الانتقالية. ولتحقيق هذا التصور على أرض الواقع، لا بد من إيجاد تكامل مؤسسي بين الجهات الدينية والسلطات القضائية، بما يسمح بتطوير آليات أكثر فاعلية في تنظيم النفقة بعد الطلاق وتقديرها وتنفيذها. فنجاح مفهوم النفقة الانتقالية لا يتوقف على البناء النظري وحده، وإنما يحتاج كذلك إلى دعم تشريعي وقضائي يضمن تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية بصورة عملية.

الخلاصة

خلصت هذه الدراسة إلى أن مفهوم النفقة بعد الطلاق في الفقه الإسلامي، المتمثل في نفقة العدة ونفقة المتعة، قد شُرع في الأصل لتحقيق مقاصد الحماية والرعاية للمرأة بعد انقطاع العلاقة الزوجية. وقد أظهرت الدراسة أن الفقهاء، على الرغم من اختلاف تعبيراتهم ومداخلهم الاجتهادية، اتفقوا على أن المتعة تهدف إلى جبر خاطر المطلقة، ورفع الضرر عنها، وصيانة كرامتها، والتخفيف من الآثار المترتبة على الطلاق. كما أن نفقة العدة شُرعت لضمان احتياجات المرأة الأساسية خلال المرحلة الأولى التي تعقب الطلاق. ومن ثم فإن كلا النظامين يلتقيان في مقصد مشترك يتمثل في حماية المرأة وتحقيق قدر من العدالة لها بعد انتهاء الحياة الزوجية.

غير أن الدراسة كشفت أن الصياغة الفقهية التقليدية للنفقة بعد الطلاق لم تعد قادرة بصورة كاملة على الاستجابة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. فالنفقة المرتبطة بمدة العدة تنتهي بانتهاء تلك المدة، كما أن المتعة غالبًا ما تُدفع مرة واحدة وفق قدرة الزوج، في حين تُظهر البيانات الاجتماعية أن النساء المطلقات ما زلن من أكثر الفئات عرضة للهشاشة الاقتصادية. فقد بينت بيانات هيئة الإحصاء المركزية (BPS) أن نسبة الأسر التي تعولها النساء في إقليم آتشيه بلغت ١١,٦٪، وهي من أكثر الفئات تعرضًا للفقر مقارنة بالأسر التي يعولها الرجال. (Badan Pusat Statistik, 2025) كما أظهرت الدراسات المقارنة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن خطر الفقر لدى النساء يرتفع بصورة ملحوظة خلال السنوات الأولى بعد الطلاق، حتى في البيئات التي تُنفذ فيها الالتزامات القانونية المتعلقة بالنفقة (Bröckel et al., 2022) وتشير هذه المعطيات إلى أن الحماية المالية التقليدية، وإن كانت تحقق مقصودها في أصل التشريع، لا تكفي وحدها لتلبية الاحتياجات الاقتصادية للمطلقة خلال المرحلة الانتقالية.

وانطلاقًا من ذلك، اقترحت الدراسة إعادة بناء النفقة بعد الطلاق من خلال مفهوم «النفقة الانتقالية»، باعتبارها وسيلة للحماية الاقتصادية المؤقتة تُمنح للمطلقة خلال مرحلة التكيف التي تعقب الطلاق إلى أن تحقق قدرًا معقولًا من الاستقرار الاقتصادي. ولا تهدف هذه الصياغة إلى إلغاء الأحكام الفقهية المتعلقة بنفقة العدة أو المتعة، وإنما إلى تطوير وظيفتها الاجتماعية بما ينسجم مع متغيرات الواقع المعاصر، ويضمن استمرار تحقق المقاصد التي شُرعت من أجلها.

كما بينت الدراسة أن هذا التصور يمثل تطبيقًا عمليًا لمنهج الفقه الاجتماعي عند الكياي ساهل محفوظ. فالفقه الاجتماعي لا ينظر إلى الأحكام الشرعية باعتبارها نصوصًا جامدة منفصلة عن الواقع، وإنما باعتبارها أدوات لتحقيق المصلحة العامة ومعالجة المشكلات الاجتماعية المتجددة. ومن خلال منهج التمييز بين الأصول والفروع، وربط الأحكام بمقاصدها الاجتماعية، أمكن إعادة قراءة النفقة بعد الطلاق بوصفها

آلية للحماية الاقتصادية والاجتماعية، لا مجرد التزام قانوني أو شكلي. وبهذا المعنى، فإن مفهوم النفقة الانتقالية يجسد رؤية الفقه الاجتماعي التي تجعل الفقه أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع المتغيرة. وتؤكد الدراسة أن إعادة بناء النفقة بعد الطلاق في صورة النفقة الانتقالية تسهم في تحقيق مقصدي حفظ النفس وحفظ المال، من خلال ضمان الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي والاقتصادي للمطلقة خلال المرحلة الانتقالية. كما توصي الدراسة بضرورة تطوير التشريعات والآليات القضائية المتعلقة بالنفقة بعد الطلاق بما ينسجم مع هذه المقاربة المقاصدية والاجتماعية، وفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول إمكانات تطبيق النفقة الانتقالية في أنظمة الأحوال الشخصية المعاصرة.

المصادر والمراجع

- A'yun, P. Q., & Imawan, D. H. (2022). Pemikiran KH. Sahal Mahfudh tentang Fiqih Sosial dan Implementasi Zakat Produktif. *Ijtihad: Jurnal Hukum Dan Ekonomi Islam*, 16(1), 19–39.
- Adibah, I. Z., & Chasanah, U. (2024). Implementasi fiqh sosial dalam kehidupan bermasyarakat modern di era society 5.0. *Humanika: Kajian Ilmiah Mata Kuliah Umum*, 24(1), 19–26. <https://doi.org/10.21831/hum.v24i1.60885>
- Aftab, T. (2008). *Inscribing South Asian Muslim Women: An Annotated Bibliography & Research Guide*. Brill.
- Akman Yoncacı, N., & Şen Pakyürek, G. (2025). Divorce as an experience of empowerment from a feminist perspective: Interpretative phenomenological analysis. *Journal of Clinical Psychology Research*, 7(1), 15–30.
- Al-Qaraḍāwī, Y. (2003). *Fatāwā al-Mu‘āṣirah*. Dār al-Shurūq.
- Al-Qurṭubī, A. A. M. bin A. (1995). *Al-Jāmi‘ li-Aḥkām al-Qur’ān*. Dār al-Taqwā.
- Al-Ṣāfi‘ī, M. bin I. (2003). *Al-Umm* (Juz 6). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
- Al-Ṭabarī, A. J. M. ibn J. (2001). *Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl Āy al-Qur’ān*. Dār Hajar.
- Al-Zuhailī, W. bin M. (2007). *Al-Fiqh al-Islāmī wa-Adillatuhu* (Jilid 7). Dār al-Fikr.
- Asmani, J. M. (2014). Fikih sosial Kiai Sahal sebagai fikih peradaban. *Al-Ahkam: Jurnal Pemikiran Hukum Islam*, 24(1), 31–46.
- Asmani, J. M., & Ma'mur, J. (2014). Pembaharuan hukum Islam: Reinterpretasi usul dan furu' menurut MA. Sahal Mahfudh. *Jurnal Islamic Review*, 3(2), 321–348.
- Badan Pusat Statistik. (2024). BPS Jatim Catat Persentase Perempuan Bekerja Menurut Status Pekerjaan Utama dan Tempat Tinggal. Dinas Pemberdayaan Perempuan, Perlindungan Anak dan Kependudukan Provinsi Jawa Timur. <https://www.dp3ak.jatimprov.go.id/public/index.php/berita/link/272>

- Badan Pusat Statistik. (2025). Persentase Kepala Rumah Tangga Wanita Miskin dan Tidak Miskin. Badan Pusat Statistik.
- Blossfeld, H.-P., & Buchholz, S. (2009). Increasing resource inequality among families in modern societies: The mechanisms of growing educational homogamy, changes in the division of work in the family and the decline of the male breadwinner model. *Journal of Comparative Family Studies*, 40(4), 603–616. <https://doi.org/10.3138/jcfs.40.4.603>
- Buddhapriya, S. (2009). Work-family challenges and their impact on career decisions: A study of Indian women professionals. *Vikalpa*, 34(1), 31–45. <https://doi.org/10.1177/0256090920090103>
- Chandrachud, Y. (1985). Mohd. Ahmed Khan vs Shah Bano Begum and Ors (1985 AIR 945). Supreme Court of India.
- Dār al-Iftā' al-Miṣriyyah. (n.d.). Nafaqat al-'iddah wa-al-mut'ah. Dar Al-Ifta. Retrieved April 18, 2026, from <https://www.dar-alifta.org/ar/fatwa/details/11513/>
- Einiö, E., & Ponkilainen, M. (2025). Gendered housing consequences of divorce: An analysis of marital dyads from different-sex and female same-sex couples. *European Journal of Population*, 81(38), 1–25.
- Fadilla, Yasin, Y., & Hasan, A. A. S. (2025). Qā'idah Dar' al-Mafāsīd Muqaddam 'alā Jalb al-Maṣāliḥ wa-Taṭbīquhā fī Qaḍāyā al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah. *Al-Zahra : Journal for Islamic and Arabic Studies*, 22(2). <https://doi.org/10.15408/zr.v22i2.50123>
- Faisal, A. (2010). Nuansa fiqh sosial KH. MA. Sahal Mahfudh. *Jurnal Al-Ulum*, 10(2), 363–382.
- Fakih, M. (1996). Analisis Gender dan Transformasi Sosial. Pustaka Belajar.
- Hakim, M. A. (2023). Status janda akibat perceraian dan implikasinya terhadap keluarga (Studi teori fungsionalisme struktural di Desa Gedangsewu Kecamatan Pare Kabupaten Kediri). *Jurnal Hukum Al Fuadiy (Hukum Keluarga Islam)*, 5(2), 51–70.
- Hasbi, U., Hanapi, A., & Reza, T. S. (2025). Analisis kepastian hukum bagi suami yang tidak memenuhi nafkah pasca cerai perspektif Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan. *Jurnal Iqtishadiyah*, 6(2), 171–193.
- Heniyatun, Sulistyaningsih, P., & Anisah, S. (2020). Pemberian mut'ah dan nafkah iddah dalam perkara cerai gugat. *Profetika: Jurnal Studi Islam*, 21(1), 39–59.
- Ibn Rushd, A. al-W. M. ibn A. (2004). Bidāyat al-Mujtahid wa-Nihāyat al-Muqtaṣid. Dār al-Ḥadīth.
- Irawan, H., Wagianto, M., & Indra, G. L. (2025). Nafkah pasca perceraian dalam perkara cerai gugat (Studi kritik pada Pasal 149 KHI terhadap perkara Nomor 1145/Pdt.G/2010 P.A JS). *Mabahits: Jurnal Hukum Keluarga*, 6(1), 1–14.
- Kementerian Agama. (1991). Kompilasi Hukum Islam. Kementerian Agama Republik Indonesia.
- Khairuddin. (2025). Post-divorce maintenance: A normative and sociological analysis of women's economic inequality. *Journal of Dual Legal Systems*, 2(2), 121–136. <https://doi.org/10.58824/jdls.v2i2.331>
- Kiereri, N. (2025). *Elgar Encyclopedia of Economic Anthropology*. Edward Elgar Publishing Ltd. <https://doi.org/10.4337/9781035312573.00060>

- Krishnani, R., Syafuri, & Hidayat, A. (2025). Rekontekstualisasi lima kaidah fiqh dasar dalam pembaruan hukum keluarga Islam di Indonesia: Analisis berdasarkan teori istiṣlāḥ. *Jurnal Ilmiah Ahwal Syakhshiyah (JAS)*, 7(2), 101–118.
- Kumar, R. (2019). *Identity Politics and Women: Cultural Reassertions and Feminisms in International Perspective*. Routledge.
- Mansur, Z. A., & Ana, N. F. (2019). Divorce due to polygamy from the collection of islamic judgments (Analytical jurisprudence study) | دراسة فقهية تحليلية على قرارات المحكمة | قضية الطلاق بسبب تعدد الزوجات من جمع الأحكام الإسلامية. *Al-Zahra : Journal for Islamic and Arabic Studies*, 16(2). <https://doi.org/10.15408/zr.v16i2.11044>
- Mody, Z. (2013). *10 Judgments that Changed India*. Penguin Books.
- Nath, S. (2016). Secularism in crisis: The Indian state's codification of Muslim personal law and the relegation of Muslim women's rights. *Studies in Religion/Sciences Religieuses*, 45(4), 520–541. <https://doi.org/10.1177/0008429816655573>
- Ogilvie, S. (2010). *A Bitter Living: Women, Markets, and Social Capital in Early Modern Germany*. Oxford University Press. <https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198205548.001.0001>
- Pasla, J., & Akbarizan. (2024). Kepastian pemenuhan hak-hak perempuan dan anak pasca perceraian di Indonesia dan Malaysia. *Hamalatul Qur'an: Jurnal Ilmu-Ilmu Al-Qur'an*, 5(2), 899–911.
- Prihastama, F., & Ahmad, M. (2024). Reaktualisasi hukum Islam & fikih sosial: Analisis pemikiran Munawir Sjadzali dan K.H. Sahal Mahfudz. *Taqnin: Jurnal Syariah Dan Hukum*, 6(1), 82–101.
- Ramadi, B. (2022). Pembebanan nafkah iddah dan mut'ah pada perkara cerai gugat dengan putusan verstek (Analisis Putusan PA. Sei Rampah No: 991/Pdt.G/2022/PA.Srh). *Al-Usrah: Jurnal Al-Ahwal As-Syakhsyah*, 10(1), 33–47.
- Ramdani, R., & Syafithri, F. N. (2021). Penentuan besaran nafkah madhiyah, nafkah iddah dan mut'ah dalam perkara perceraian di pengadilan agama. *Adliya: Jurnal Hukum Dan Kemanusiaan*, 15(1), 37–50. <https://doi.org/10.15575/adliya.v15i1.11874>
- Republic of India. (2020). *The Code of Criminal Procedure*. Government of India. <https://www.indiacode.nic.in/handle/123456789/15247>
- Riyadi, M., & Achmad, M. (2024). Konstruksi pemikiran fikih sosial KH. Sahal Mahfudz. *Sumbula: Jurnal Studi Keagamaan, Sosial, Dan Budaya*, 9(1), 10–20.
- Rohayati, D., Ridwan, M., Arifin, T., Zulkifli, S., Sururie, R. W., Saputra, E., & Pakarti, M. H. A. (2025). Legal enforcement against non-compliance by ex-husbands with court orders on Iddah and Mut'ah support. *Nurani: Jurnal Kajian Syari'ah Dan Masyarakat*, 25(1), 157–170.
- Sheikh, M. Ā. El. (n.d.). *Post-Divorce Financial Support from the Islamic Perspective (Mut'at al-talāq)*. Islamic Cultural Center.
- Sidang, I., Said, N., & Ratnawati. (2023). Perlindungan hukum terhadap istri dalam pemenuhan nafkah pasca perceraian menurut perspektif hukum Islam. *Al-Adalah: Jurnal Hukum Dan Politik Islam*, 8(2), 142–160.
- Subramanian, N. (2017). Islamic norms, common law, and legal reasoning: Muslim personal law and the economic consequences of divorce in India. *Islamic Law and Society*, 24(3), 254–286. <https://doi.org/10.1163/15685195-00243p03>

- Sugiri, & Fithroini, D. (2025). Hak dan kewajiban suami–istri dalam fikih klasik dan kontemporer. *Justicia: Jurnal Studi Islam*, 3(2), 1–9.
- Suwignyo, N., & Rahayu, S. K. (2016). Pedoman Pengukuran Kemiskinan dan Indikator Kesejahteraan Sosial. Kementerian Sosial RI.
- Thielemans, G., & Mortelmans, D. (2022). Poverty risks after relationship dissolution and the role of children: A contemporary longitudinal analysis of seven OECD countries. *Social Sciences*, 11(3), 138. <https://doi.org/10.3390/socsci11030138>
- UN Women. (2019). Families in a Changing World: Progress of the World's Women 2019–2020. UN Women. <https://www.unwomen.org/en/digital-library/progress-of-the-worlds-women>
- Widiyana, E. (2026, February 10). 7.642 Eks Suami di Surabaya Diblokir Dispendukcapil karena Tak Bayar Nafkah. *Detik News*. <https://news.detik.com/berita/d-8421455/7-642-eks-suami-di-surabaya-diblokir-dispendukcapil-karena-tak-bayar-nafkah>
- Zed, M. (2008). Metode Penelitian Kepustakaan. Yayasan Obor Indonesia.